

المصارف الإسلامية في ظل العولمة المالية - التحديات و إستراتيجية البقاء -

أ.د. بن سعيد محمد

أ. منهوم بلقاسم

menhuombelkacem82@yahoo.fr

benssaide@yahoo.fr

جامعة جيلالي ليايس - سيدي بلعباس-

جامعة جيلالي ليايس - سيدي بلعباس -

الملخص:

تواجه المصارف الإسلامية في كل دول العالم تحدياً من نوع خاص يتمثل في العولمة المالية و التحرر المالي ، حيث أخذ الانفتاح المالي منحى خطيرا و أبعادا متعددة على المستوى المحلي و الإقليمي و العالمي مست كل الجوانب الاقتصادية و المالية ، إن هذه الدراسة تهدف إلى توضيح إستراتيجية المصارف الإسلامية لمواجهة تحديات العولمة المالية و انعكاسات مقررات لجنة (بازل 3) و الحد من المخاطر التي ستنج عنها و الاستفادة من الفرص التي ترتبط بها ، و بذلك تضمن مكانا لها في سوق المنافسة ، و مواصلة طريق النجاح و خدمة الإسلام و المسلمين .

الكلمات المفتاحية: العولمة المالية - المصارف الإسلامية - لجنة بازل 3 - تحرير تجارة الخدمات - السوق المالي الإسلامي

Abstract:

Islamic banks in all countries of the world face a particular challenge of financial globalization and financial liberalization. Financial openness has taken a serious and multifaceted approach at the local, regional and global levels in all economic and financial aspects. This study aims at clarifying The strategy of Islamic banks to meet the challenges of financial globalization and the implications of the decisions of the Basel III Committee and to reduce the risks that will result and to take advantage of the opportunities associated with it, thus ensuring a place in the market competition, and continue the path of success and service of Islam and Muslims.

Keywords: - Financial globalization - Islamic banks - Basel Committee III - Liberalization of trade in services - Islamic financial market .

مقدمة

مما لا شك أن ما يشهده العالم في الآونة الأخيرة من ظواهر جديدة متلاحقة في عالم المؤسسات المالية من اندماجات وتحالفات، فضلا عن عولمة العمليات المالية نتيجة التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصالات والنقود والتجارة الإلكترونية وظهور كيانات ضخمة قادرة على التوسع في خدماتها من خلال شبكات الاتصال من دون الحاجة لإنشاء شبكة لفروعها، كل ذلك يفرض على الأمة الإسلامية؛ على كافة الأصعدة تحديات خطيرة، ويقع على عاتق المصارف الإسلامية، تحديات كبيرة تتطلب أعمال التطوير اللازم لملاحقة تلك المستجدات من دون الخروج على طبيعة عملها والأسس التي قامت عليها.

وقد برزت المصارف الإسلامية في الدول العربية والإسلامية وخارجها في الآونة الأخيرة، واستطاعت تصميم مجموعات متنوعة ومتزايدة من الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية، وأخذت شكل صبغ التمويل والعمليات المصرفية الإسلامية، وبالتالي فرضت وجودها الإقليمي والدولي على الساحة المالية والمصرفية.

ولكي تستطيع تلك المؤسسات مواجهة التطورات الكبيرة في الصناعة المصرفية فإنها مدعوة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى تصميم تشكيلات متنوعة ومتطورة من الخدمات والمنتجات وتقديمها بسرعة وبكفاية، وبتكلفة أقل لكي تنافس بها المصارف التجارية التقليدية المحلية، والمصارف الأجنبية التي بدأت تزحف نحو المنطقة، وبالتالي تثبت هذه المؤسسات المالية والمصرفية قدرتها على البقاء والتكيف المتواصل مع مستجدات العمل المصرفي، لذا نطرح التساؤلات التالية:

- ما هي التحديات التي تفرضها العولمة المالية على المصارف الإسلامية؟

- ما هي الاستراتيجيات المتبعة من طرف المصارف الإسلامية؟

وللإجابة على هذه التساؤلات تم تقسيم البحث إلى العناصر التالية:

- 1 - ماهية العولمة المالية.
- 2 - ماهية المصارف الإسلامية.
- 3 - التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية في ظل العولمة المالية.
- 4 - استراتيجيات البقاء للمصارف الإسلامية.

1 - ماهية العولمة المالية :

1-1 - مفهوم العولمة الاقتصادية :

أولا : مفهوم العولمة لغة: إن مصطلح العولمة مصطلح عربي مترجم عن المصطلح الإنجليزي Globalization وتعني لغة تعميم شيء ما ليصبح منتشرًا، ليصبح متداولًا عند جميع الشعوب والأمم على الصعيد العالمي. وهناك من يرى أن كلمة العولمة المشتقة من Globalization لا تدل دلالة دقيقة على هذا المعنى، بل أنها تدل على مفردة الكوكبية ذلك أن لفظة الكوكبية مشتقة من اللفظ اللاتيني globus أي كوكب الأرض. ومن ثم، فإن الكوكبية تعني التعامل مع الأرض على أنها وحدة غير مجزأة. ومن هنا فإن استخدام لفظ العولمة التي سبق وأجازها مجمع اللغة العربية في القاهرة يقصد به كوكب الأرض والكوكبية وليس الكونية Universalism من الكون، أو العالمية Mondialisme وهو ترجمة المصطلح للفرنسية وذلك منعًا للبس والخلط¹.

ثانيا : مفهوم العولمة اصطلاحا : يوجد تعريف مختلفة للعولمة نذكر منها :

1- الأونكتاد (UNCTAD)² : فترى أن العولمة في المرحلة الثالثة من مراحل التدويل، حيث تمثل أولى المراحل لها في التجارة الدولية أما المرحلة الثانية والتي بدأت في السبعينيات تمثلت في الاندماج

المالي الدولي وفي بداية الثمانينيات بدأت المرحلة الثالثة وهي العولمة، التي أصبحت السمة المميزة للعصر الحالي³.

2 - Gérand de la pradelle يعرف العولمة على أنها : العولمة تدعيم للاتجاه الطبيعي لاقتصاد السوق الذي يتضمن العلاقات الناشئة عن السوق و المتمثلة في عمليات البيع و الترويج لثقافة معينة⁴.

3 - تعريف الفقه الإسلامي للعولمة : تعني في شكلها و مظهرها سهولة الانتقال في السلع و الأفكار و رفع الحواجز بين الأمم و الشعوب ، بحيث أصبح العالم أشبه بقرية كونية صغيرة ، و ذلك نتيجة التقدم التقني المعاصر ، و ما تم ابتكاره من صيغ التعامل الدولي منها التكتلات الإقليمية الدولية و المنظمة العالمية للتجارة و الشركات العابرة للقارات⁵.

1 - 2 - أنواع العولمة الاقتصادية : يوجد نوعين من العولمة :

أولاً : العولمة المالية : وهي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي الذي أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال⁶. و سوف نتطرق بالتفصيل للعولمة المالية في العناصر القادمة.

ثانياً : العولمة الإنتاجية : أدى النموذج المتميز الخاص بمختلف التدفقات المالية ونمو التجارة الدولية في تغلغل للاقتصاديات وتوسيع تقنيات ونطاق عولمة الإنتاج التي تعني تركيز النشاط الإنتاجي في بعض المناطق التي توفر مزايا نسبية أفضل، ويتحقق هذا بفعل شركات متعددة الجنسيات (100000 شركة عام 2012 وما يقارب 12 % من PIB العالمي) من خلال طرحها لمسارات تدعم أنماطاً جديدة من تقسيم العمل الدولي ويلاحظ ذلك من خلال التأمل في طبيعة المنتج الصناعي، حيث أصبحت أي دولة مهما كانت قدراتها وإمكاناتها لا تستطيع أن تتخصص في منتج معين بالكامل، ومن هذا المنطلق أصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تُتخذ من منظور عالمي وفقاً لاعتبارات الرشادة الاقتصادية بما يتعلق بالتكلفة والعائد⁷.

1 - 3 - تعريف العولمة المالية و تطورها .

1 - 3 - 1 - **تعريف العولمة المالية :** لقد تعددت تعاريف العولمة المالية بحكم حداثة هذه الظاهرة و عدم انحصارها في نطاق معين فاختلقت التعريف من اقتصادي إلى آخر و من منظمة إلى أخرى لذا نذكر التعاريف التالية :

- يعرفها Dominique Plihon على أن العولمة المالية هي عملية مرحلية لإقامة سوق شاملة لرؤوس الأموال تتلشى في ظلها كل أشكال الحواجز (جغرافية ، قانونية ، تنظيمية)، لتسود بذلك حرية التدفقات المالية من أجل ضمان أفضل توزيع لمختلف صيغ رؤوس الأموال بين مختلف المناطق وقطاعات النشاط، في أثناء البحث على أعلى مرودية لتلك الأموال⁸.

- في حين يذهب "Henri. Bourguinat" إلى اعتبار العولمة المالية بمفهوم التكامل المالي الدولي

Intégration financière internationale " فيعرفها على أنها التعامل مع السوق كوحدة شاملة ، حيث لا بد من إزالة القوانين المختلفة المرتبطة بتواجد الدول القومية"⁹

- و حسب Frédéric Teulon فالعولمة المالية هي:"ظاهرة تتميز بظهور سوق مالية موحدة تسيير على الصعيد العالمي، وذلك كنتيجة للتحركات الأنية للمعلومات، رفع الرقابة على الصرف وتجانس الخدمات المالية المقترحة على المقترضين، وهكذا فقد أصبح للأعوان الاقتصاديين الذين يودون اقتراض أو توظيف رؤوس الأموال، استقلالية مادام يمكنهم القيام بهذه العملية سواء في الأسواق الوطنية أو الأسواق الدولية"¹⁰.

- كما عرفها الاقتصادي ALONSO-GAMO بأنها " زيادة في التجارة الدولية و الروابط المالية التي دعمها التحرير الاقتصادي و التغيرات التكنولوجية "¹¹

1 - 3 - 2 - **مراحل تطور العولمة المالية :** أجمعت أغلب الدراسات على أن المظاهر الحقيقية الأولى للعولمة المالية بدأت في الستينات والسبعينات من القرن الماضي ثم تسارعت وانتشرت في الثمانينات ، بحيث أصبح العالم في التسعينات قرية مالية واحدة، واندماج كل من النشاط المالي و الأسواق المالية في العديد من الدول مع الاقتصاد العالمي، و بذلك نجد أن العولمة المالية مرت بالمراحل الثلاثة التالية :

أولاً : مرحلة تدويل التمويل غير المباشر:¹² استمرت هذه المرحلة من سنة 1960 وحتى سنة 1979 وتميزت بمجموعة من الخصائص نذكر منها يلي: تعايش الأنظمة النقدية والمالية الوطنية المغلقة بصورة مستقلة، سيطرة البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية ، ظهور وتوسع أسواق الأورو دولار، بدءاً من لندن ثم في بقية الدول ، انهيار نظام الصرف الثابت بسبب عودة المضاربة على العملات القوية آنذاك (الجنية الإسترليني والدولار)، وذلك مع نهاية عشرينات الستينات، انهيار نظام و اتفاقية "بريتون وودز" في عام 1973 ، وإنهاء ربط الدولار والعملات الأخرى بالذهب، مما مهد لتطبيق نظام أسعار الصرف العائمة أو المرنة وبذلك ظهرت أسواق الصرف المعروفة اليوم ، ظهور أسواق الأدوات المالية المشتقة كالمستقبلات والاختيارات على العملات وأسعار الفائدة.

ثانيا : مرحلة التحرير المالي:¹³ لقد تزامنت هذه المرحلة مع وصول السيدة مار غريت تاتشر (Margaret Thatcher) إلى الحكم في بريطانيا وتولي (Paul Volker) بول فولكر رئاسة الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، وهما معروفاً بتشجيعهما لتحرير الحياة الاقتصادية والمالية على المستويين الوطني والعالمي. امتدت هذه المرحلة من 1980 إلى 1985 وتميزت بما يلي :

- المرور إلى اقتصاد السوق المالية، على غرار اقتصاد السوق. صاحب ذلك ربط الأنظمة المالية والنقدية الوطنية ببعضها البعض وتحرير القطاع المالي.

- رفع الرقابة على حركة رؤوس الأموال من وإلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وبذلك رفعت كافة الحواجز في وجهها دخولا وخروج، اعتبرت هذه الإجراءات بمثابة الخطوة الأولى لعملية انتشار واسعة للتحرير المالي والنقدي على المستوى العالمي.

ثالثا : مرحلة صعود الأسواق المالية الناشئة : امتدت هذه المرحلة من 1986 إلى 2010 و أهم ما ميزها هو: ¹⁴

- توسيع رسملة أسواق الأسهم والسندات بعد سلسلة من الإصلاحات كانت بدايتها من بريطانيا ثم تبعتها بقية بورصات العالم

- صعود الأسواق المالية الناشئة وربطها بالأسواق المالية العالمية، حيث زاد نصيب هذه الأسواق من رأس المال المتداول في الأسواق العالمية من 4% سنة 1986 مقابل 14% سنة 1999 م.

- توسع التمويل المباشر باللجوء إلى الأسواق وتغطية الدين العام بواسطة الأوراق المالية حتى من طرف OCDE دول خارج منظمة التعاون والتنمية .

- زيادة حجم التعامل في أسواق الصرف وتحرير أسواق المواد الأولية وزيادة التعامل في الأدوات المالية المشتقة .

-زيادة الاندماج من مختلف الأسواق المالية وما دعمها وسائل الاتصال الحديثة .

1 - 4 - أسس العولمة المالية :

1 - 4 - 1 - تغيير القوانين و التنظيمات Déréglementation : يعني مصطلح " Déréglementation " هو قيام الدول بإلغاء أو تجديد القوانين و النظم التي تضبط عمل المؤسسات و الأسواق المالية ، و إدخال مجموعة من الأدوات المالية الجديدة المبتكرة (الاختيارات ، المبادلات ، المستقبلات ... الخ) لتسيير و إدارة مختلف التغييرات التي تطرأ على معدلات الفائدة و معدلات الصرف ، إضافة إلى ذلك تحرير مختلف المعاملات في أسواق الصرف ¹⁵.

كما أن مفهوم رفع القيود التنظيمية يعني على المستوى الوطني تشجيع المنافسة بين مختلف المؤسسات المالية (بنوك الودائع، بنوك توظيف القيم المنقولة... الخ) وذلك بإزالة الفوارق بين مختلف أنواع هذه الهيئات و تقليل الرقابة على النشاط البنكي كإزالة التحديد الإداري لبعض أسعار الفائدة ، تأطير القروض ... الخ. أما على المستوى الدولي، فرفع القيود التنظيمية تعني إزالة العوائق التي تحول دون التحركات الدولية لرؤوس الأموال والعمليات الخاصة بتبادل مختلف العملات. ¹⁶

و تزامن مبدأ إزالة القيود التنظيمية مع السياسة النقدية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية خلال الثمانينات و التي ألغت الكثير من القيود التنظيمية خاصة في مجال تسيير الحسابات المالية، فعلى سبيل المثال أصبح بإمكان سحب مبالغ مالية من الحساب للأجل (comptes à terme) بشرط الإبقاء على رصيد أدنى، كما يمكن إجراء عملية تحويل مباشرة من الحساب الجاري (comptes à vue) إلى الحساب للأجل (comptes à terme)، ومن جهة أخرى اعتمدت هذه السياسة نظام تعويم أسعار الفائدة و أسعار صرف العملات مما أدى إلى إفراز سلسلة من الأدوات المالية الجديدة لإدارة المخاطر الناتجة عن التذبذب و عدم الاستقرار في أسعار الفائدة و أسعار صرف العملات، مما شجع على إزالة القيود التنظيمية التي كانت توضع لتجنب تلك المخاطر ¹⁷.

1 - 4 - 2 - إزالة الحواجز البنائية الفاصلة بين الأسواق (Décloisonnement des marchés): إن إزالة الحواجز البنائية الفاصلة بين الأسواق تعتبر من أهم الشروط الأساسية للعولمة المالية ، و يعني مصطلح " Décloisonnement des marchés " بأنه عملية رفع الحواجز ليتحقق انفتاح الأسواق المالية المحلية على الأسواق المالية العالمية ، و حتى بين الأسواق المحلية فيما بينها ، من خلال رفع الرقابة على الصرف و إدماج الأسواق المالية ¹⁸. إن مبدأ رفع الحواجز و إلغاء التخصص ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية ، و يتم تطبيق هذا المبدأ على مستويين: **المستوى الداخلي :** ويعني إمكانية الانتقال بين السوق النقدي (الأموال قصيرة المدى)، السوق المالي (الأموال طويلة المدى)، سوق الصرف (تبادل العملات فيها بينها ، الأسواق لأجل

(Marchés à Terme) أو ما يسمى بالأسواق المشتقة (les Marchés Dérivés) . والمستوى الخارجي : يعني فتح الأسواق المالية الوطنية أمام المتعاملين الأجانب، حيث يسمح للمتعاملين شراء الأصول و الأوراق المالية وتداولها في الأسواق المالية¹⁹ .

. وكمثال عن رفع الحواجز الفاصلة بين الأسواق المحلية ، قد نذكر حالة الولايات المتحدة، أين تقرر إزالة ما يسمى Glass-Steagall Act و الذي وضع سنة 1933 وكان يفصل بمقتضاه بين أنشطة البنوك التجارية والبنوك المختصة في توظيف القيم المنقولة لاسيما بعد أزمة 1929 ، لكن انطلاقاً من بداية الثمانينات سمح للبنوك التجارية بإصدار و توظيف السندات لحساب شركات أخرى، ولقد تم توقيف العمل بهذا القانون انطلاقاً من سنة 1996 ومن ثم فقد رفع الحاجز بين نشاط البنك التجاري والبنك المتدخل في توظيف القيم المنقولة . وفي الحقيقة، فإن هذا المثال قد يؤدي بنا إلى القول أن رفع الحواجز البيئية الفاصلة بين الأسواق قد ترجم بزوال الاختصاص أو التخصص البنكي Déspécialisation Bancaire²⁰ .

1 - 4 - 3 - تراجع الوساطة المالية Désintermédiation financière . يمكن تعريف تراجع الوساطة المالية أو ما يسمى اللوساطة Désintermédiation وهو قيام العملاء الدوليين باللجوء إلى الأسواق المالية مباشرة ، دون المرور عن طريق الوسطاء الماليين أو الوسطاء البنكيين للقيام بعمليات الاقتراض والتوظيف²¹

1 - 5 - مؤشرات نمو العولمة المالية :

1 - 5 - 1 - تغير حجم و بنية الموجودات المالية في العالم : إن تعاضم قطاع المال يستدعي الاهتمام والمراجعة لمناهج التحليل والسياسات والتشريعات والأنظمة الرقابية، فحجم الموجودات المالية في العالم ارتفع من 55 تريليون دولار عام 1980 إلى 150 تريليون دولار عام 2001 ثم إلى 241 تريليون دولار عام 2007 ومثل ما نسبته من الناتج المحلي الإجمالي العالمي على التوالي ، %109 ، %484 ، %440 ، لقد تجاوزت الموجودات المالية حدود تحمل الاقتصاد الحقيقي وقد يكون عدم التناسب هذا هو أحد أسباب الأزمة الحالية، وكانت حصة أمريكا واليابان والاتحاد الأوروبي % 67 عام 2001 وانخفضت إلى % 63 عام 2007 من الموجودات المالية ، وكانت نسبة الانخفاض في حصة أمريكا من % 3 و % 36 إلى % 5 و % 25 لنفس الفترة، في حين ارتفعت حصة مجموعة البلدان الناهضة من 6 و % 9 إلى 5 و % 19 وهذه تحولات كبيرة تفرض نفسها على الترتيبات الدولية الجديدة²².

1 - 5 - 2 - تطور حجم المعاملات المالية عبر الحدود في الأسهم و السندات²³: يقصد به نمو حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم و السندات في الدول المتقدمة ، حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية و الأسهم و السندات كانت تمثل أقل من %10 ، من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عام 1980 بينما وصلت إلى ما يزيد عن %100 في كل من الـ.م.أ و ألمانيا عام 1996 ، و إلى ما يزيد عن %200 في فرنسا و إيطاليا و كندا في نفس العام .

1 - 5 - 3 - دخول الصناديق السيادية وصناديق التحوط : إن الصناديق السيادية (الحكومية) هي مؤسسات تابعة للدولة تستخدم الأموال العامة في النشاطات الاستثمارية طويلة الأمد خارج تلك الدول، وتلعب دوراً على الساحة الاقتصادية الدولية، لقد ارتفع عدد هذه الصناديق وازدادت موجوداتها وتوسعت استثماراتها خصوصاً في منتصف التسعينيات، فلم يكن يوجد بالسابق غير ثلاث صناديق في عام 1969 ثم ازدادت إلى 21 صندوقاً عام 1999 وأصبحت 44 صندوقاً عام 2007 ، وقد بلغت موجوداتها المالية وفقاً لما أورده مؤسسه "مورغان ستانلي" في نهاية مارس 2007 نحو 2.16 تريليون دولار²⁴. وقد ارتفع عددها وازدادت موجوداتها حيث تجاوزت 03 تريليون دولار في منتصف 2008 مقابل 500 مليار دولار في بداية سنوات التسعينيات من القرن العشرين ، ويقدر لها حسب بعض السيناريوهات النمو بمعدلات سنوية تتراوح ما بين % 10 و % 20 ، وهذا ما يسمح لها بأن تتراوح أصولها في أفاق 2012 ما بين 5 - 10 تريليون دولار ، ويتنبأ رئيس قسم أبحاث العملات في مؤسسة ستانلي مورغان إلى أن أصول الصناديق السيادية ستصل في أفاق 2015 إلى 12 تريليون دولار وهو ما يعادل حجم اقتصاد الأمريكي تقريباً، ويؤكد بان حركة تلك الصناديق ستتسبب في مشكلات عديدة للاقتصاد العالمي كونها ستصبح ضخمة بحجمها و بالتالي سيكون لها تأثير ومضاعفات قوية على الأسواق المالية خاصة و أنها تتسم بالغموض وعدم الشفافية²⁵ .

أما صناديق التحوط فقد تصاعد الجدل حول نشاطاتها والتي تزايدت أعدادها إلى 9575 صندوق عام 2007 وبأصول تقارب 1,6 تريليون دولار، بعد أن كانت 610 صندوق عام 1990، إذ توسعت أعمالها بشكل سريع مما جعل الخبراء يتحدثون عن عصر جديد تسيطر عليه هذه الصناديق، وتكمن الخطورة في أسلوب عملها الذي يعتمد على المضاربة في السوق من خلال شراء أسهم أو الاستحواذ الكامل على الشركات ومن ثم بيعها بعد فترة قصيرة ، فهي تستهدف تحقيق عوائد أعلى مما هو سائد في الأسواق عبر تحمل المخاطر وتنويع الاستثمارات ، وتحيط أعمالها بشيء من السرية وتغيب الرقابة عليها من قبل السلطات ، كما

أنها تخضع لقوانين خاصة تختلف عن القوانين التي ترضى الصناديق العامة ، كما أنها تضع معايير خاصة لدخول المستثمرين بها²⁶.

1 - 5 - 4 - المضاربات الآجلة : أصبحت المضاربات الآجلة من العقود السائدة في العديد من بورصات وأسواق المال العالمية وما ساعد على ذلك تطور التقنيات الحديثة وإمكانية إجراء التحليلات الاقتصادية المعقدة، فضلاً عن إمكانية التداول على مدار الساعة، لقد ظهرت حالياً مجموعة من المنتجات المالية المعقدة غير التقليدية (أسهم، سندات، سلع) و من أشهرها مشتقات الخيارات الآجلة وكذلك المقايضة. و وفقاً للوكالة الدولية لصكوك المقايضة فإنه في نهاية عام 2006 بلغت التعاملات الآجلة في المقايضة ومبادلة العملات وأسعار الفائدة بحوالي 286 تريليون دولار أي 6 أضعاف الناتج العالمي، في حين كانت في التسعينيات لا تتعدى 3,45 تريليون دولار²⁷.

1 - 5 - 5 - تطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي : يتمثل في تطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي ، إذ تشير الإحصائيات إلى ارتفاع متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي من 200 مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات إلى حوالي 1.2 تريليون دولار عام 1995 و هو ما يزيد عن 84% من الاحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس العام²⁸.

1 - 6 - الآثار الايجابية للعولمة المالية :

1 - 6 - 1 - ترشيد القرار التمويلي : إن إضفاء الصبغة العالمية على عمليات التحرير المالي تتيح فرصاً كبيرة ومتنوعة من المعاملات المالية، و المهم في ذلك أنها توفر خيارات و بذلك يمكن المفاضلة بينها من خلال ترشيد القرار التمويلي كونه يتيح التعامل مع أسواق متنوعة و واسعة النطاق تحقق مزايا كبيرة لطالبي التمويل .

1 - 6 - 2 - سهولة الوصول إلى مصادر التمويل : تسمح العولمة المالية للدول الوصول إلى الأسواق المالية بسهولة و يسر و الحصول على أموال لسد فجوة الموارد المحلية ففي دول شرق آسيا أدى التدفق المالي الناتج عن الأسواق المالية و لغاية حدوث الأزمة الآسيوية 1997 بتعويض نقص الادخار المحلي و الذي يقارب فيها المعدل المحلي للادخار 30%²⁹.

1 - 6 - 3 - الحد من زيادة المديونية : سوف تقلل من ميل هذه البلدان إلى الاستدانة الخارجية ، فمع نمو التدفقات الرأسمالية الخاصة المتمثلة في انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و استثمارات الحافظة المالية يسمح بالابتعاد عن القروض المصرفية التجارية و القروض الحكومية من جانب الدولة ، مما يساعد على الحد من نمو حجم الديون الخارجية و نمو أعبائها .

1 - 6 - 4 - تقليل تكاليف التمويل : تؤدي العولمة المالية إلى خفض تكلفة التمويل بالنسبة للقطاعات المختلفة ، فالحكومات تميل لسد عجزها إلى طرح السندات في الأسواق الدولية نظراً لانخفاض سعر الفائدة الخارجي ، كما أن القطاع الخاص يفضل اللجوء إلى التمويل الأجنبي باعتباره التمويل الأرخص لأن تكلفة التمويل سوف تقطع من الضريبة على أرباحه ، كما أن زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل كانعكاس لنجاح العولمة المالية ، سوف يؤدي إلى خفض أسعار الفائدة المحلية³⁰.

1 - 6 - 5 - التأثير على النمو الاقتصادي :

أولاً : جودة المؤسسات : إذ أن المؤسسات الجيدة والقوية لها الدور الرائد والفعال في توجيه التدفقات المالية صوب الاستثمار المباشر أو غير المباشر في الأسهم ، مما يجعل من الأيسر تقاسم المخاطر دولياً ، و تدعيم النمو الاقتصادي .

ثانياً : السياسات الاقتصادية الكلية السليمة : في حالة ضعف وعدم سلامة السياسات الاقتصادية الكلية تؤدي هذه العولمة المالية إلى فرط الاقتراض وتراكم الديون مما يزيد من مخاطر الأزمات .

ثالثاً : التكامل التجاري : حيث أن كلما ازداد انفتاح البلدان أمام التجارة تراجعت احتمالات التوقف المفاجئ من التدفقات الداخلية أو التحول في أوضاع حساباتها الجارية، ويمكن أن يؤدي الانفتاح أمام التجارة أيضاً إلى تخفيف آثار الأزمات بما يحقته من تيسير الانتعاش الاقتصادي.

رابعاً : تطور القطاع المالي : تساعد الأسواق المالية المتطورة على تخفيف حدة دورات الازدهار و الركود التي تنشأ عن الطفرات الحادة في التدفقات المالية و توقعاتها المفاجئة . حيث يستفيد أي بلد من العولمة المالية إذا كان مستوى كل من هذه المؤشرات أعلى من عتبة محددة، أما إذا كان أقل من العتبة تصبح فوائد النمو معرضة للشك ومخاطر الأزمات أكبر .

1 - 6 - 6 - تطوير الأنظمة المالية ونقل التجارب والخبرات : لا شك أن لانتفاخ الأسواق المالية على الخارج دورا كبيرا في زيادة فعالية وأداء الأسواق بصفة عامة، من خلال دخول الأجانب للاستثمار في حواظها المالية مما يتيح تدفقات أكبر لرؤوس الأموال عبر الحدود الشيء الذي يزيد من حركية السوق ككل ، كما أن الاحتكاك المباشر مع مستثمرين دوليين على درجة عالية من الخبرة في ميدان الاستثمار المالي، سيسمح بنقل الكثير من التقنيات والخبرات المتراكمة في الأسواق المتقدمة إلى الممارسة بفعالية في هذه الأسواق الناشئة، والحقيقة أن عمليات استيراد الخبرات لا تتعلق فقط بالدول النامية ولكن حتى الدول الأوروبية، ولكن دول العالم تقريبا أصبحت مجبرة على الاستفادة من التجارب الناجحة في البلدان المتقدمة، واعتماد أساليب نشاط الأسواق المالية خاصة الأمريكية منها نظرا لما تتمتع به السوق الأمريكية من انتعاش وتطور³².

1 - 6 - 7 - تنمية الأسواق المالية المحلية : تؤكد البحوث الميدانية أن التدفقات المالية الدولية تعتبر عامل محفز بالنسبة لتنمية الأسواق المالية المحلية مثلما ينعكس في كل من المقاييس المباشرة لحجم القطاع المصرفي وأسواق أسهم رأس المال، وفي المفاهيم الأوسع لتنمية الأسواق المالية بما في ذلك الإشراف والتنظيم ، كما أنه كلما زاد اتساع نطاق البنوك الأجنبية في بلد ما بنجر عنه من تحسين نوعية الخدمات المالية ، و زيادة كفاءة الوساطة المالية ، و الواقع أن أسواق الأوراق المالية قد أصبحت أكبر و أكثر سيولة بعد عمليات تحرير أسواق أسهم رأس المال³³.

1 - 6 - 8 - ترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة :³⁴ العولمة المالية استحدثت عدد من البلدان على تصحيح هياكل حوكمة الشركات فيها، استجابة للمنافسة الأجنبية ومطالب المستثمرين الدوليين ، كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المالي القادم من البلدان المصدرة له ذات الإشراف و التنظيم الجيد إلى دعم التنمية المؤسسية و الحوكمة في اقتصاديات السوق الناهضة.

1 - 6 - 9 - توزيع الأصول و تقليل المخاطر : قد يسمح التحرر المالي بتوزيع الأصول الدولية و حسب نظرية حواظ البنوك و تنويع مواردها (Markowitz & Tobin) ، و التي توضح أن الحصول على حافظة متنوعة من السندات تعد أفضل إستراتيجية للحصول على مردود أعلى مع أقل مخاطرة محتملة ، و بالتالي فإن تنوع الأصول الدولية تستجيب لهذا الهدف³⁵.

1 - 7 - مخاطر العولمة المالية على الجهاز المصرفي .

1 - 7 - 1 - احتدام المنافسة في السوق المصرفية بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية :³⁶ مع تزايد العولمة المالية تحررت اتفاقية تحرير الخدمات من القيود التي جاءت بها اتفاقية الجات في جولة أورغواي 1994م ، و قد اتخذت المنافسة في إطار اتفاقية الخدمات المصرفية ثلاث مظاهر واتجاهات رئيسية :

الاتجاه الأول: المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء في بالسوق المصرفية المحلية أو السوق العالمية .

الاتجاه الثاني : المنافسة فيما بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى .

الاتجاه الثالث : المنافسة فيما بين البنوك والمؤسسات غير المالية الأخرى على تقديم الخدمات المصرفية ، ومن المتوقع أن تستمر المنافسة مع دخول شركات التأمين وشركات الأوراق المالية ومؤسسات الوساطة المالية . وذلك في ظل تزايد الرغبة لتقديم الخدمات المالية التي ترتبط بالنشاط المصرفي.

1 - 7 - 2 - إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية³⁷ : حدث تغيير كبير في أعمال البنوك و توسعت مساحة و دائرة و نطاق أعمالها المصرفية سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي ، وأخذت البنوك تتجه إلى أداء خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقوم بها من قبل ، و ينعكس ذلك بوضوح على هيكل ميزانيات البنوك حيث انخفض النصيب النسبي للودائع في إجمالي الخصوم بالبنوك، وان الخصوم القابلة للمتاجرة زاد نصيبها النسبي إلى إجمالي خصوم البنوك نتيجة لتزايد نشاط البنوك في الأنشطة الأخرى غير الإقراضية مما أدى إلى انخفاض نصيب القروض و ارتفاع النصيب النسبي للأصول الأخرى خاصة إصدار السندات ، ومن الملفت للنظر أن أثر العولمة على الجهاز المصرفي لم يقف على إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية فقد امتد بشكل غير مباشر إلى دخول المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين وصناديق الاستثمار كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية مما أدى إلى تراجع البنوك التجارية على وجه الخصوص في مجال الوساطة المالية بحيث أصبحت البنوك التجارية تواجه تحديات قوية من المؤسسات المالية غير المصرفية .

1 - 7 - 3 - الاندماج المصرفي : يعرف الاندماج المصرفي على أنه "العملية التي تؤدي إلى الاستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مصرفية أخرى، فيتخلى البنك المدمج عن ترخيصه ويتخذ إسما جديدا عادة يكون المؤسسة الدامجة أو الحائزة، وتضاف أصول وخصوم البنك المدمج إلى أصول وخصوم البنك الدامج³⁸ .

1 - 7 - 4 - تنويع النشاط المصرفي والاتجاه في التعامل في المشتقات المالية:

يشمل تنويع الخدمات المصرفية على مستوى مصادر التمويل، إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول والى الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي. وعلى مستوى الاستخدامات والتوظيفات المصرفية، ثم إلى تنويع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة المصرفية و التوريق. أي تحويل المديونيات المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية والأقدام على مجالات استثمار جديدة واقتحامها مثل الإسناد وأداء أعمال الصيرفة الاستثمارية وتمويل عمليات الخصخصة على مستوى الدخل في مجالات غير مصرفية. ثم الاتجاه إلى التأجير التمويلي والاتجار بالعملية وتعميق نشاط إصدار الأوراق المالية، وإنشاء صناديق الاستثمار، ونشاط التأمين من خلال شركات التأمين الشقيقة التي تضمها الشركة القابضة المصرفية وإدارة الاستثمارات لصالح العملاء³⁹.

و من ناحية أخرى ، اتجه نشاط البنوك إلى استخدام المشتقات المالية ، حيث بدأت البنوك تتعامل بال عقود المستقبلية و حقوق الشراء الاختيارية و حقوق البيع الاختيارية ويضاف إلى ذلك عقود المبادلة و عقود الخيار و غيرها من المشتقات ، و لا شك أن تزايد تأثير البنوك باتجاه تنويع الأنشطة المصرفية بغذيه موجة التحرر من القيود التي تنسم بها العولمة المالية⁴⁰.

1 - 7 - 5 - ضرورة الالتزام بمقررات لجنة بازل: مع تزايد العولمة أصبح العمل المصرفي أكثر عرضة للمخاطر سواء أن كانت ناتجة عن عوامل خارجية أو داخلية، وأصبح لزاما على البنوك أن تحتاط لهذه المخاطر وبعده وسائل من أهمها تدعيم رأس المال والاحتياطات، وقد اتخذ معيار كفاية رأس المال أهمية متزايدة منذ أن أقرته لجنة بازل 1988، حيث أصبحت البنوك ملزمة بأن تصل نسبة رأس مالها مجموع أصولها بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8% كحد أدنى مع نهاية عام 1992⁴¹.

1 - 7 - 6 - مخاطر تعرض البنوك للأزمات :⁴² غالبا ما تلجأ المصارف لاستخدام أدوات التحرير المالي وتسرف في الاقتراض الخارجي لتمويل القروض المحلية وجني الأرباح (في حالة كون معدل فائدة الاقتراض الخارجي أقل من سعر الفائدة المحلية) ، وقد تعاني هذه المصارف من مصاعب مالية كبيرة عندما يحدث خفض في قيمة العملة الوطنية، وتعد أزمة مصارف المكسيك عام 1994مثالا نموذجيا على هذا النوع من الأزمات ، فخلال عام 1994 ارتفع الدولار الأمريكي داخل سوق الصرف المكسيك و هو الأمر الذي رفع من قيمة التزامات البنوك المكسيكية بالعملة الأجنبية و حدثت الأزمة في سداد هذه الالتزامات

1 - 7 - 7 - مخاطر التعرض لهجمات المضاربة المدمرة: لقد جاءت عمليات التحرير المالي المحلي والدولي، لتسهيل نشاط المضاربات من خلال إلغاء العديد من القيود التي كانت تحد من قيامها، وبجانب ذلك حدث تسارع هائل في تداول الأوراق المالية (الأسهم والسندات)، وكذلك ظهور الابتكارات المالية الجديدة (المشتقات المالية) التي يتم التعامل بها على مدار الساعة في مختلف أسواق العالم ، كما ساهمت إجراءات العولمة المالية، وثبات أسعار الصرف، إلى جانب ارتفاع أسعار الفائدة المحلية ووجود اتجاه متزايد لزيادة حجم الدين الخارجي وارتفاع معدلات خدمته، لتهيئة المناخ المناسب لمزاولة المضاربين أعمالهم وجنيهم الأرباح السريعة⁴³.

2 - البنوك الإسلامية :

2 - 1 - تعريفها : يعرف أحمد النجار المصرف الإسلامي : هو مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي⁴⁴.

ويعرف أيضا بأنه مؤسسة مالية مصرفية، تزاوّل أعمالها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وعلى الرغم من وجود عدد من التعريفات للمصرف الإسلامي إلا أنه يمكن تعريفه على أنه: المصرف الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة⁴⁵.

2 - 2 - خصائصها :

- 1- استبعاد التعامل بالربا أخذاً و عطاء .
- 2- توجيه كل جهد نحو الاستثمار الحلال .
- 3- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية .
- 4- تجميع الأموال المدخرة و دفعها إلى مجال الاستثمار الحقيقي دون مخالف الخالق عزّ و جلّ .
- 5- تسيير و تنشيط حركة التبادل التجاري بين الدول الإسلامية فيما بينها أو بين الدول الإسلامية و دول العالم .
- 6- إحياء نظام الزكاة .
- 7- المساهمة في إحياء و نشر فقه المعاملات .
- 8- عدم إسهام هذه المصارف و تأثيرها المباشر فيما يطرأ على النقد من تضخم .

2 - 3 - مصادر الأموال في البنوك الإسلامية: ⁴⁷ مصادر أموال المصارف الإسلامية هي نفسها مصادر أموال المصارف التقليدية خاصة الداخلية منها، غير أنها تختلف عنها من جهة توظيفها واستثمارها وتوزيع أرباحها، وهي على العموم مصادر داخلية وأخرى خارجية.

2 - 3 - 1 - المصادر الداخلية : و تضم :

أولاً : رأس المال : رأس مال المصرف الإسلامي هو مجموع قيمة الأموال التي يحصل عليها المصرف من أصحاب المشاريع ، عند بدء تكوينه، و أية إضافات أو تخفيضات تطرأ عليها في فترات تالية، سواء كانت نقدية أو عينية، و هي تشمل على رأس المال المدفوع و الاحتياطات المختلفة و الأرباح الموزعة، و الأرباح غير الموزعة .

ثانياً : الاحتياطات : هي الأرباح المحتجزة لتقوية و دعم المركز المالي للمشروع، و المحافظة على سلامة رأس المال ، و استمرار هذه السلامة ، كما تتيح للمشروع القدرة على مقابلة الخسائر المحتملة في المستقبل، و بذلك فإنه من حق المصارف الإسلامية أن تقوم بتخصيص جزء من الأرباح المحققة، واحتجازه كرأس مال احتياطي لتحقيق تلك الأغراض، كما يحق لها تكوين احتياطي لموازنة الأرباح، إلى غير ذلك مما تتطلبه طبيعة عملياتها المصرفية، بشرط أن يعلم المودعون و المستثمرون بذلك.

2 - 3 - 2 - المصادر الخارجية : تتمثل فيما يأتي :

أولاً: الودائع : تعتبر الودائع المصدر الأساسي للأموال المصارف الإسلامية والتقليدية على حد سواء، وسواء كانت هذه الودائع ثابتة، أم تحت الطلب، أم ودايع ادخارية؛ فإن المصارف الإسلامية تستهدف بواسطتها تحقيق الربح بالمشاركة، ومن ثم توزيع العوائد المجزية على المساهمين و على أصحاب هاته الودائع، و يمثل المودعون جميعاً رب المال و يمثل المصرف الإسلامي جانب المضارب بعمله ، و تخضع الودائع في المصرف الإسلامي للزكاة متى بلغت النصاب و حال عليها الحول .

ثانياً: موارد الصناديق والهبات والتبرعات المختلفة : هناك عدة أنواع من الصناديق في المصارف الإسلامية؛ تتجمع فيها أموال نقدية كبيرة ، مما يجعلها من ضمن المصادر الخارجية للمصارف الإسلامية، سواء كانت هذه الصناديق خاصة، أم موضوعة تحت رقابة المصرف الإسلامي .كما تعتبر الهبات والتبرعات من مصادر الأموال الخارجية للمصارف الإسلامية، سواء كانت ممنوحة من طرف أفراد أم جماعات، وسواء كانت لأغراض محددة أم للصالح العام للمسلمين.

2 - 4 - صيغ التمويل و الاستثمار في البنوك الإسلامية :

2 - 4 - 1 - المشاركة : لغة : تعني الشَّرِكَةُ أو الشَّرْكَةُ ، بمعنى اشتراك و تشارك ، و شارك أحدهما الآخر و الجمع شركاء ⁴⁸، أما اصطلاحاً : فالمشاركة هي الشركة ، و هي شرعا اختصاص بين اثنين أو أكثر بمحل واحد ، وقيل هي اختلاط النصيبين فصاعداً ، بحيث لا يتميز ، ثم أطلق اسم الشركة على العقد ، و إن لم يوجد اختلاط النصيبين ⁴⁹.

2 - 4 - 2 - المضاربة : هي اتفاق بين طرفين يبذل احدهما فيه ماله و يبذل الآخر جهده ونشاطه في الاتجار والعمل بهذا المال ، على أن يكون ربح ذلك بينهما على حسب ما يشترطان، ويسمى الأول " رب المال " ويسمى الثاني " مضاربا " ويد المضارب على المال يد أمانة ، وتصرفه في المال تصرف الوكيل ، وإذا تحقق ربح فالمضارب شريك فيه مع رب المال حسب شروط العقد (الاتفاق) ، وإذا خسرت الشركة فان الخسارة تكون على صاحب المال وحده ما لم يكن هناك إهمال أو تقصير ويخسر عامل المضاربة جهده ⁵⁰.

2 - 4 - 3 - المزارعة : فالمزارعة هي نوع شركة على كون الأرض من طرف و العمل من طرف آخر ، على أن تزرع الأرض و تكون غلتها (الربح) بينهما بحسب الاتفاق ⁵¹.

2 - 4 - 4 - المساقاة : هي عقد يرد على إصلاح الشجر ، و هو دفع الشجر إلى من يعتني به و يحافظ عليه بالتلقيح و التنظيف و الري و الحراسة و غير ذلك ، على أن يتم اقتسام ثمرة الشجر بين العامل و صاحب الشجر بحصص متفق عليها ⁵².

2 - 4 - 5 - المرابحة : أما المرابحة في اصطلاح الفقهاء : فهي بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم. فهذا هو المعنى الذي اتفقت عليه عبارات الفقهاء وإن اختلفت ألفاظهم في التعبير عنه ⁵³، و بعبارة أخرى المرابحة هي أن يطلب الطرف المُمْتَمُول من الطرف المُمْتَمَل شراء سلعة من طرف آخر بسعر حال نقداً أو يعده أن يشتريها بثمن أجل يربح فيه الطرف الممول مبلغاً أو نسبة متفق عليها ⁵⁴.

2 - 4 - 6 - السلم: هو بيع يحصل فيه البائع " المسلم إليه" بشكل عاجل على ما يريد من مال في مقابل التزامه بالوفاء الأجل بالمسلم فيه وبالتالي يستفيد في تغطية حاجته إلى الأموال. أما المشتري " أي المصرف الممول" فيحصل على السلعة التي ينوي المتاجرة بها في التوقيت الذي يريد بحيث تشغل بها ذمة البائع الذي يلتزم بتسليمها ، ويستفيد المصرف من انخفاض سعر هذا البيع من السعر في البيع العاجل ومن إمكانية تجنب تقلبات الأسعار⁵⁵.

2 - 4 - 7 - الاستصناع: الاستصناع هو ما إذا طلب المستصنع من الصانع صنع شيء موصوف في الذمة خلال فترة قصيرة أو طويلة سواء كان المستصنع عين المصنوع منه بذاته أم لا ، وسواء كان المصنوع منه موجودا أثناء العقد أم لا . فمحل عقد الاستصناع هو العين والعمل معا من الصانع . فالعقد بهذه الصورة ليس بيعا ، ولا سلما ، ولا إجارة ، ولا غيرها ، وإنما هو عقد مستقل خاص له شروطه الخاصة به⁵⁶.

2 - 4 - 8 - البيع الأجل: هو بيع يتم فيه تسليم المبيع في الحال ، و يؤجل وفاء الثمن أو تسديده كله أو بعضه ، إلى آجال معلومة في المستقبل . و الغالب كونها شهرية في السلع المنزلية ، و نصف سنوية ، أو كل ثلاثة أشهر أو كل سنة ، في وسائل النقل الخاصة أو العامة . فإن كان الثمن كله مؤجلا لأجل معلوم كسنة أو أقل ، سمي البيع لأجل ، و الثمن عادة في بيع التقسيط أو لأجل أكثر من الثمن النقدي⁵⁷.

2 - 4 - 9 - الإجارة: لغة: اشتقاق الإجارة من الأجر، و الأجر هو الجزاء على العمل⁵⁸. أما اصطلاحا: فالإجارة "عقد على منفعة مباحة معلومة ، مدة معلومة من عين معلومة أو موصوفة في الذمة ، أو عمل بعوض معلوم " ⁵⁹.

2 - 5 - الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية: تتمثل في الأنشطة الخدمية التي يقدمها المصرف لعملائه ،منها ما يلي :

- حسابات الودائع: تنقسم إلى الحسابات الجارية و التي يحفظ بها المودعون أموالهم لأغراض التعامل اليومي و هي لا تستحق الربح و لا الخسارة ، مع التزام المصرف بردها عند الطلب ، و حسابات الاستثمار المشترك التي يهدف أصحابها إلى مشاركة المصرف في عملياته الاستثمارية لغرض الحصول على عائد و يقوم المصرف بدور الوكيل عن المودعين باستثمارها دون تدخلهم بناءً على موافقتهم المسبقة ، أما الحساب الاستثماري المتخصص فتوجه إبداعاته إلى أوجه استثمار معينة⁶⁰.

- بيع و شراء العملات الأجنبية: فبالنسبة لشراء وبيع العملات الأجنبية عن طريق المصارف الإسلامية مثلا: فإنها تتم وفق نظام الصرف في الإسلام ، فلا يكون سعر الصرف بيعا أو شراء إلا في حالة السعر الحاضر فقط، أمّا الصرف على أساس السعر الأجل فهو مرفوض في الاقتصاد الإسلامي لاعتبارات كثيرة .

- الاكتتاب و حفظ الأوراق المالية: إن حفظ الأوراق المالية الذي يكون بتهيئة خزائن محكمة الإغلاق من أجل حفظ هذه الأوراق المالية لعملائها مقابل أجر ، كما تستفيد إضافة إلى ذلك المزيد من ربط عملائها بها، وميلهم إلى إيداع أموالهم لديها.

- تحصيل الأوراق التجارية و خصمها: إن تحصيل الأوراق التجارية لا تقوم به المصارف الإسلامية على شكل خصم أو شراء لهاته الأوراق باعتبارها ربا نسيئة، وإنما كل الذي تقوم به هو فقط تحصيل الأوراق التجارية لصالح عملائها، وباعتبار أن هذا التحصيل يندرج ضمن أعمال الوكالة الجائزة شرعا فإن تقاضي المصارف الإسلامية أتعابا أو عمولات عن هذا العمل يعتبر أمرا مشروعا.

- التحويلات المصرفية: للقيام بالتحويلات النقدية المختلفة، فينبغي على المصارف الإسلامية أن تطبق أحكام الصرف في هذه المعاملة ، بحيث يراعى سعر اليوم، و يتم التقابض يداً بيد قبل التفرق، أي عند التعاقد على تبديل العملات .

- تأجير الصناديق الحديدية: أمّا بالنسبة لتأجير خزائن الأمانات؛ فيمكن القول بأن هذه الخدمة هي تقديم منفعة مقابل عوض ، و هو ما يعرف بالفقه الإسلامي باسم الإجارة.

- فتح الاعتمادات المستندية: الاعتماد المستندي هو تعهد بالسداد والدفع لمبلغ معين من طرف المصرف الإسلامي الذي يصدره للشخص الذي يتقدم إليه بمجموعة من المستندات منصوص عليها في الاعتماد، و وفق شروط متفق عليها نيابة عن العميل الذي أصدر أمره للمصرف الإسلامي بفتح الاعتماد المستندي⁶¹.

- إصدار خطابات الضمان (الكفالات): هي تعهد خطي غير قابل للإلغاء صادر عن المصرف بناءً على طلب أحد عملائه ، يتعهد المصرف بموجبه بدفع مبلغ معين من المال إلى جهة معينة عند الطلب .

- بيع و شراء الأوراق المالية : لا تستطيع المصارف الاسلامية أن تستثمر في جميع الأوراق المالية المعروفة كالسندات و شهادات الاستثمار ،شهادات الإيداع و الأسهم الممتازة ، و ذلك بسبب تعارضها مع أحكام الشريعة الاسلامية⁶².

3 - المصارف الاسلامية و تحديات العولمة المالية :

3 - 1 - تحديات الوعي المالي الإسلامي: تعد من الصعوبات الكبيرة التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية قلة الوعي المالي الإسلامي، ويرجع ذلك إلى غياب مؤسسات البحث والتطوير داخل المصارف الإسلامية، إذ يعد التطور التكنولوجي والتعليم والتدريب والبحث والتطوير (Research and Development) أهم أركان نمو العمل المصرفي الإسلامي الذي مازال في مرحلته الأولى مقارنة بالعمل المصرفي التقليدي ، ثم إن عمليات البحث والتطوير في القطاع المالي والمصرفي للدول المتقدمة لا تلاقي الاهتمام نفسه لدى المصارف الإسلامية، إذ يوجد قدر ضئيل من البحوث والدراسات الساعية نحو تطوير الأدوات المالية الإسلامية.

3 - 2 - تحديات المنافسة غير المتكافئة مع البنوك التقليدية العالمية: وتعد من التحديات المهمة التي تواجه عمل المصارف الإسلامية في ظل الانفتاح الاقتصادي والعولمة المالية، إذ تتمثل بالمنافسة غير المتكافئة من لدن البنوك التقليدية في أنحاء العالم والتي تمارس العمل المصرفي الربوي، فضلاً عن ممارسة أساليب النظام المصرفي الإسلامي وتحديداً عمالة المصارف العالمية مثل تشييس مانهاتن وسيتي بنك وغيرها ، والمنافسة ضرورية لنمو أي صناعة فهي تجبر الشركات التي تفقد الكفاءة على تطوير مستواها أو الخروج من سوق العمل، إلا إن دخول المصارف الإسلامية في حيز المصارف العالمية يضع هذه المصارف أمام حالة منافسة غير متكافئة نظراً للإمكانيات التكنولوجية الهائلة لهذه المصارف العملاقة في تقديم خدمات متنوعة والإنفاق على عمليات البحث والتطوير ولذا يجب على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية تطوير الأدوات المالية الحالية وابتكار الجديدة منها لتواكب التحولات الحالية والمستقبلية في أسواق المال الدولية⁶³.

3 - 3 - لتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية من النواحي التشريعية: وذلك من حيث تناقض الفتاوى لدى هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية مع تعددها، وبين تلك الهيئات الشرعية و علماء المسلمين من خارج هيئات الرقابة الشرعية، ما بين فتاوى نظرية وفتاوى تلامس الحاجة المصرفية والحياة الاقتصادية، وما بين متمسك بالأصل الشرعي، وبين محاول تبرير الواقع، ومن الملاحظ أن بعض المصارف الإسلامية - وللأسف - تعيش على تطويع المسائل الفقهية بما يتناسب مع أعمالها، مما يصل في بعض الأحيان إلى درجة التساهل والتفريط؛ بدافع الحرص على المسيرة المصرفية الإسلامية.

3 - 4 - لتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية من النواحي التشغيلية: إلزام المصارف الإسلامية بضرورة الاحتفاظ بنسبة من ودائعها لدى المصارف المركزية التي تقوم بدورها بإقراضها بفائدة وهو ما لا يتفق مع منهجها، وعلى سبيل المثال في سورية يطلب المصرف المركزي نسبة 10% من أموال المصارف الخاصة لتكون لدى المصرف المركزي. ومن التحديات في هذا المجال: زيادة وتنوع أدوات الاستثمار لدى المصارف الإسلامية وتوسع آفاقها، مما يتطلب موارد بشرية ذات كفاءة عالية تستطيع تطوير وابتكار أدوات استثمارية جديدة ومتنوعة بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.

3 - 5 - التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية من النواحي القانونية: عدم اعتراف المصارف المركزية بالمصارف الإسلامية في أغلب الدول التي تعمل في نطاقها، ذلك أن معظم قوانين التجارة والمصارف والشركات قد وُضعت في البلدان العربية والإسلامية وفق النمط المصرفي التقليدي وتحتوي أحكاماً لا تناسب أنشطة العمل الإسلامي⁶⁴.

3 - 6 - تحديات تحرير تجارة الخدمات : فالمقصود بتحرير تجارة الخدمات الدولية " هو تطبيق آليات التجارة الدولية متعددة الأطراف على كل من تجارة السلع والخدمات، بحيث يخضعان معاً لنفس الآليات والاتفاقيات بعد أن كانت المفاوضات السابقة يقتصر العمل فيها على تجارة السلع فقط . فتححرير تجارة الخدمات يقصد بها إزالة القيود التي من شأنها أن تمنح التفاعل لآليات العرض والطلب، ومنح حرية مستهلكي الخدمة في أي بلد من اختيار موردي الخدمة أو الطريقة التي يتم بها عرضها، وعليه فإن المعنى ينصب أساساً على إلغاء القيود التي يفرضها التدخل الحكومي في مجال تجارة الخدمات⁶⁵

تأتي الخدمات المصرفية في مقدمة الخدمات المالية التي شملتها الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات ، مما يدخل المصارف الإسلامية في ظل التجارة نحو التحرير المالي إلى ما يسمى بالعولمة المالية بكل آثارها وتحدياتها ، وفي ظل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية سوف تقلل الامتيازات الممنوحة للمصارف الإسلامية إذ يستلزم عليها العمل وفقاً لنصوص الاتفاقية .

3 - 7 - تحديات المصارف الإسلامية لبازل 3 : اجتمع محافظو ومدراء 27 مصرفاً مركزياً من كبرى اقتصاديات العالم في مدينة بازل السويسرية لإقرار إطار عمل مصرفي جديد، هدفه المعلن حث المصارف على رفع مستوى احتياطياتها من رأس المال كتخصيص من الأزمات المالية المحتملة،" وتم التوصل إلى بازل 3 هذه الوثيقة الرسمية المصادق عليها في ديسمبر 2010 ، إذ تمثل

هذه الوثيقة اعترافاً دولياً بضرورة اعتماد وسائل جديدة لتوخي الحذر والاحتياط الموضوعية على عاتق السلطات المكلفة بالإشراف، حيث تأخذ هذه الاتفاقية مساراً تدريجياً كمرحلة أولى تبدأ من 2013 إلى غاية 2015 ثم كمرحلة ثانية إلى غاية 2019.⁶⁶

أهم التعديلات التي جاء بها بازل الثالثة هي: 67

1 - إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم (رأس مال أساسي) وهو من المستوى الأول و يتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها و يعادل 4,5% على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة السابقة و المقدرة بـ 2% وفق اتفاقية بازل 2.

2 - تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية و يعادل 2,5% من الأصول، أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف لبلغ نسبة 7% و في حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن 7% يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيوداً على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منحاً لمكافآت مالية لموظفيهم، ورغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير و التقيد تصل إلى عام 2019 جعلت البنوك تتنفس الصعداء.

3 - وبموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين 0 و 2,5% من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين)، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك و ذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان و الاستثمار جنباً إلى جنب، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.

4 - رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4% إلى 6% و عدم احتساب الشريحة الثالثة في معد لكفاية رأس المال، و من المفترض أن يبدأ العمل تدريجياً بهذه الإجراءات اعتباراً من يناير عام 2013 وصولاً إلى بداية العمل بها في عام 2015 و تنفيذها بشكل نهائي في عام 2019 .

5 - متطلبات أعلى من رأس المال وجوده رأس المال: إن النقطة المحورية للإصلاح المقترح هي زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8% إلى 10,5% و تركز الإصلاحات المقترحة أيضاً على جودة رأس المال إذ أنها تتطلب قدراً أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك .

و قد اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة:

- الأولى للمدى القصير و تُعرف بنسبة تغطية السيولة (Coverage Ratio Liquidity)، و تُحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوماً من التدفقات النقدية لديه، و يجب أن لا تقل عن 100%، و ذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتياً.

- الثانية و تعرف بنسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio) لقياس السيولة البنوية في المدى المتوسط و الطويل، و الهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك، و تحسب بنسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات و حقوق الملكية) إلى استخدامات هذه المصادر (الأصول)، و يجب أن لا تقل عن 100%.

- وقد أضاف بازل III معيار جديد وهو الرافعة المالية Leverage Ratio، و تمثل الأصول داخل و خارج الميزانية بدون اخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى، و هذه النسبة يجب أن لا تقل عن 3%.

إن المصارف الإسلامية لن يكون أمامها أي عائق لتطبيق معايير بازل 3 لعدة مبررات: 68

- إن المصارف الإسلامية و خاصة الموجودة في الدول العربية سجلت نسبة مرتفعة من كفاية رأس المال تصل أحيانا إلى 18% بسبب سياسات البنوك المركزية المتشددة اتجاهها .

- إن البنوك الإسلامية لا تتعامل مع القروض و هي شريك مع المستثمر في الربح و الخسارة مما يجنبها الوقوع في الأزمات المالية.

- اعتمدت معايير بازل 3 على نسبتين للوفاء بمتطلبات نسبة السيولة ، الأولى في المدى القصير و الثاني في المدى المتوسط و الطويل، لغرض توفير موارد سيولة ثابتة بينما المعروف عن المصارف الاسلامية امتلاكها فائض سيولة مرتفع .

3 - 8 - تحديات الثورة التكنولوجية و تطبيقاتها المالية : أحدث التقدم التكنولوجي تحولات في أنماط العمل المصرفي و من أهم مظاهر هذا التحول الانتقال التدريجي من الشكل التقليدي للمصارف ذات الوجود المادي في شكل فروع معاملات إلى شكل المصارف الافتراضية المعتمدة على الانترنت و شبكتها في تقديم خدماتها للعملاء ، على الرغم من التأثير الإيجابي للخدمات المصرفية الالكترونية على كفاءة التنفيذ و الأداء في المصارف يشكل هذا النوع من الخدمات تهديدا للخدمات المقدمة بواسطة الفروع مع تناقص ربحية العمليات المصرفية التقليدية ، خاصة إذا علمنا أن تكلفة الخدمات من النوع الأول أقل بكثير من حالة استخدام الوسائل التقليدية ، على هذا الأساس يجب على المصارف الاسلامية متابعة هذا التحول التكنولوجي و العمل علة استيعاب أساليبه⁶⁹.

4 - إستراتيجية المصارف الاسلامية لمواجهة تحديات العولمة المالية :

4 - 1 - الاندماج و التكامل بين المصارف الاسلامية : 70 من الضروري حتى تتمكن البنوك الاسلامية من منافسة البنوك الأجنبية أن تقوم بزيادة رؤوس أموالها، و مما يساعدها في هذا المجال العمل على تحقيق الاندماج بين البنوك لتقوية قواعدها الرأسمالية و جعلها قادرة على المنافسة.

ويعرف الاندماج بأنه اتحاد مصالح بين شركتين أو أكثر، وقد يتم هذا الاتحاد في المصالح من خلال المزج الكامل بين شركتين أو أكثر لظهور كيان جديد أو قيام إحدى الشركات بضم شركة أو أكثر إليها، كما قد يتم الاندماج بشكل كلي أو جزئي أو سيطرة كاملة أو جزئية، وقد يتم بشكل إرادي أو لا إرادي.

تهدف البنوك من وراء عملية الاندماج إلى تحقيق أربعة أهداف أساسية وهي:

- المزيد من الثقة وطمأنينة و الأمان لدى جمهور العملاء و المتعاملين و يتحقق ذلك بتقديم الخدمات المصرفية بأقل تكلفة ممكنة و بأعلى جودة ، و بتسويق الخدمات المصرفية بشكل أفضل.

- خلق وضع تنافسي أفضل للكيان المصرفي الجديد تزداد فيه القدرة التنافسية للبنك الجديد ، وخلق فرص استثمار أكثر عائدا و أقل مخاطرة .

- إحلال إدارة جديدة أكثر خبرة تؤدي وظائف البنك بدرجة أعلى كفاءة ، وبالتالي تكسب المصرف الجديد شخصية أكثر نضجا و أكثر فعالية من جانب العاملين بعد دمج الكفاءات الموجودة في البنوك السابقة

- الاندماج و المزج بين المؤسسات المصرفية سوف يؤدي إلى توفير رؤوس أموال ضخمة ، القدرة على تحمل المخاطرة الناتجة عن الودائع و الفروض المقدمة ، تحسن مستوى اليد العاملة نتيجة توفر الخبرة و التدريب الجيد ، القدرة الفاتحة على الاتصال بفضل وجود المعلوماتية و شبكة قوة المعلومات المرتبطة بأنظمة الاتصال المختلفة بما فيها الأنترنت إلى غير ذلك .

و باعتبار الاندماج المصرفي أحد متغيرات العولمة، فهو حتمي لزيادة القدرة التنافسية من خلال تحقيق اقتصاديات الحجم و الوصول بالوحدة المصرفية إلى حجم اقتصادي معين يتيح لها زيادة الكفاءة من خلال تخفيض التكاليف و تعظيم الربح، و محصلة كل ذلك هو تحقيق النمو السريع و الحفاظ على البقاء و الاستمرار و زيادة نصيب الكيان المصرفي الجديد من السوق المصرفية العالمية و المحلية، و يمكن تلخيص النتائج التي تسفر عنها عملية الاندماج في النقاط التالية :

- إن الاندماج المصرفي و خاصة فيما بين البنوك الصغيرة يهيئ الفرصة لتحقيق وفورات الحجم المتعلقة بالتوسع بالاعتماد على التقدم التكنولوجي في عمليات البنك و استقطاب أفضل الكفاءات و زيادة الثقة الانتمانية في التعامل مع المؤسسات المالية و غيرها .

- التوسع في فتح أسواق جديدة وخلق مصادر جديدة للإيرادات و تهيئة الظروف لتنوع الخدمات المصرفية ، مما يؤدي إلى تعزيز موقع البنك في السوق المصرفي و دعم نشاطه و زيادة حجم الودائع و تنوع مصادره .

- خفض التكلفة و زيادة القدرة التسويقية و كفاءة الخدمة المصرفية .

- زيادة القدرة على المنافسة العالمية في إطار تحرير الخدمات المصرفية.

- زيادة القدرة على المخاطرة في ظل سياسة التحرر المالي .

و هذه بعض الأمثلة حول عملية الاندماج بين المصارف :

تمت عملية الدمج ما بين البنك السعودي الأمريكي (سامبا) والبنك السعودي المتحد؛ علماً بأن البنك السعودي المتحد قد قام نتيجة عملية دمج بين مصرفين، هما: بنك القاهرة السعودي، والبنك السعودي التجاري المتحد، كما اندمج البنك السعودي العالمي في بنك الخليج الدولي.

وفي الأردن: تم اندماج بين الشركة الأردنية للاستثمارات المالية وبنك فيلادلفيا للاستثمار، وبين بنك الأعمال والبنك الأهلي الأردني، بالإضافة إلى قيام البنك العربي بشراء بنك عمان للاستثمار.

وفي مصر: تم اندماج بنك الاعتماد والتجارة وبنك مصر، وثلاثة عشر مصرفاً من بنوك المحافظات للتنمية مع البنك الوطني للتنمية، والبنك العربي الأمريكي نيويورك مع البنك الأهلي المصري.

وفي المغرب: تم الاندماج بين بنك الشعب المركزي والاعتماد الشعبي للمغرب مع مجموعة البنوك الشعبية.

وفي تونس: تم الاندماج ما بين بنك تونس والإمارات للاستثمار مع الاتحاد الدولي للبنوك، كذلك البنك القومي للتنمية السياحية وبنك التنمية للاقتصاد التونسي مع الشركة التونسية للبنك.

وفي البحرين: تم الاندماج بين البنك السعودي العالمي مع بنك الخليج الدولي.

ومن عمليات الاندماج التي شهدتها البحرين مؤخراً: المؤسسات المالية الإسلامية، حيث بادر بيت المال الإسلامي بتوحيد آلياته التجارية والاستثمارية في مؤسسة مالية واحدة هي بنك شامل البحرين.

ومن تجارب الاندماج التي شهدتها المؤسسات المالية العربية مؤخراً كانت بين أكبر مؤسستين ماليتين إسلاميتين هما "مجموعة دلة البركة السعودية، وشركة المستثمر الكويتية" واللذان وقعا اتفاقاً يقضى باندماج بعض الوحدات المصرفية في المجموعة مع شركة المستثمر الدولي لينشأ بمقتضاه أكبر كيان مصرفي إسلامي باسم شركة "البركة المستثمر" كشركة قابضة يزيد رأسمالها عن 350 مليون دولار و موجوداتها عن 3 مليارات دولار وتجمع بين قوة شبكة مجموعة دلة البركة في مجال البنوك الإسلامية وخبرة شركة المستثمر الدولي في مجال مصارف الاستثمار، وبحيث تتكون في النهاية منظومة متكاملة من الخدمات المصرفية والاستثمارية الإسلامية في أرجاء الشرق الأوسط وأفريقيا.

4 - 2 - تطبيق صيغة البنك الشامل : ⁷¹ عرفت البنوك الشاملة " إنها تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائماً وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمستجدة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي، بحيث نجد انه تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال . وتتمثل وظائفها فيما يلي :

- الوظائف التقليدية للبنوك مثل قبول الودائع وفتح الحسابات الجارية وعملية الخصم وفتح الاعتماد المستندية.... الخ.

- وظيفة الإسناد حيث تقوم المصارف الشاملة بتحمل مخاطر شراء الأسهم الصادرة حديثاً من الشركات المصدرة مباشرة والترويج لبيعها.

- التسويق والتوزيع : حيث تتميز هذه البنوك بتسويق الأوراق المالية لصالح الشركات المصدرة لها، وذلك مقابل عمولة مناسبة وهذا كنتيجة لخبرة البنك في أحوال السوق واتصالاته الواسعة .

- وظيفة التسديد: وتتضمن هذه الوظيفة تحويل قروض البنك إلى سندات وبيعها في الأسواق المالية .

- التعامل بالمشتقات : وهي من الأدوات المالية المستجدة والتي شاع استخدامها مؤخراً من اجل اخذ الحيطه من المخاطر ومنها المستقبلات والخيارات المبادلات .

- التمويل التأجيري : بمقتضى هذه العملية يقوم البنك بشراء الآلات وتأجيرها للمشروعات، حيث أنها من خلالها تساعد على قيام المشاريع الجديدة التي تعاني نقص في رأس المال .

- تقوم البنوك الشاملة بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الجديدة ويتقدم المشورة الفنية لها بخصوص نوعية الأوراق المالية التي تصدرها هذه لمشروعات.

-المشاركة في إنشاء المشروعات الجديدة أو القائمة منها عن طريق شراء الأسهم لهذه المشروعات ويستغل البنك في هذه الحالة خبرته في أحوال السوق.

4 - 3 - الشراكة: ⁷² ومن الخيارات والوسائل التي يمكن للمصارف الإسلامية أن تعتمد في مواجهة العولمة هي العمل المشترك فيما بينها في المجال الاقتصادي، وتنسيق السياسات الاستثمارية؛ لإيجاد مبررات البقاء الاقتصادي بعد الاتحاد الفكري الذي يربط بينها. وتظهر الشراكة من خلال المساهمة في تأسيس صناديق الاستثمار المشتركة، وإصدار الأسهم والسندات المشتركة، وشركات التمويل التأجيري، وتمويل إنشاء المجمعات الصناعية المتكاملة، والمشروعات الزراعية الحيوية.

والذي يبرر وجوب الشراكة فيما بين المصارف والمؤسسات المصرفية: توافر الموارد الاقتصادية بأنواعها المختلفة، وتوزيعها الجغرافي، وتنوعها البيئي؛ مما يوصل إلى الكفاية في تخصيص الموارد، والحد من الهدر واستنزاف الطاقات. ومن المعروف أن التمويل القائم في ظل المشاركة يقوم على الاشتراك في العائد المتحقق بالنتيجة بعد الاستثمار في عناصر الإنتاج، ولما كان حساب تكلفة الاستثمار ذا أثر حاسم في توجيه مصادر التمويل؛ فإن نظام التمويل بالمشاركة هو الجاذب الحقيقي للاستثمارات الأجنبية إذا أحسن القائمون على إدارات المصارف الإسلامية عرض النظام الإسلامي بصورته الناصعة، واختيار مواقع النجاح في عقر الديار الصناعية المتقدمة، فالمواطن الغربي الذي أوصدت في وجهه أبواب التمويل الربوية بسبب ضيق ذات يده سيجد المصارف الإسلامية بدأ حانية. و من بين المزايا الاقتصادية والاجتماعية للمشاركة:

- حشد الموارد الاقتصادية وتأسيس المشروعات الإنتاجية، وزيادة فرص التشغيل، مما يعني معالجة الأمراض الاقتصادية (الركود، التضخم، سوء توزيع الثروة، هدر الموارد الاقتصادية).

- التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، فالمصارف والمؤسسات الإسلامية لا تُقَدِّم التمويل للأخريين لمجرد قدرة العميل على السداد، بل بالنظر في جدوى المشروع.

- توزيع المخاطر بين الممولين.

- توفير الجهود بسبب توزيع المسؤوليات بين الشركاء

4 - 4 - ضرورة السوق المالي الإسلامي للمصارف الإسلامية: ⁷³ يشهد العالم في ظل العولمة ومدخل الألفية الثالثة تغيرات هائلة و متسارعة في الاقتصاديات العالمية كماً ونوعاً، وفي ظل هذه التغيرات بدأت المصارف الإسلامية في النمو ليتسنى لها احتلال الموقع الملائم لها ووضع إستراتيجية علمية للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية للتأقلم في هذا المناخ الجديد والعمل على توفير نظم تمويلية كفوءة وفاعلة تتوافر فيها متطلبات الشريعة الإسلامية مع المحافظة على مواكبة متطلبات عصر العولمة الذي أصبح واقعاً لا يمكن إغفاله، فضلاً عن ظهور خدمات مصرفية جديدة تلبي رغبات المتعاملين وتحقق وفورات اقتصادية ومالية . والصناعة المالية والمصرفية كبقية الصناعات تتطلب مقومات ومهارات عالية لنجاحها فضلاً عن التجديد المستمر لتلبية متطلبات المتعاملين معها . إلا أن هناك إشكالية في عمل المصارف الإسلامية وهي ضعف التكامل بين القنوات المصرفية وقنوات السوق المالي التي تستلزم تحديث القوانين وخلق اطر تشريعية وتنظيمية ملائمة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وإنشاء صناديق الاستثمار المشترك وإدارة محافظ مالية إسلامية فضلاً عن إنشاء مؤسسات وساطة مالية وزيادة الإفصاح والشفافية . ولتفعيل دور المصارف الإسلامية لابد من قيام سوق مالي إسلامي ولعل من أهم الأسباب الداعية إلى إقامة مثل هذا السوق هي :

- يبحث المستثمرون المسلمون عن قنوات استثمارية تتسجم وأحكام الشريعة الإسلامية، ولعل من أهم عوامل نجاح الأسواق المالية الإسلامية في تحقيق أهدافها هو إن محتوى هذه الأسواق ومعاملاتها تتسجم وتتطابق مع معطيات الشريعة الإسلامية العقائدية والاقتصادية.

- يعد من أهم العوامل التي تسهم في نجاح قيام السوق المالي الإسلامي هو اتحاد الدين والمصالح المشتركة.

- تمثل الأسواق المالية الإسلامية الحل الأفضل والبديل الأمثل لتداول رؤوس الأموال وعلى مختلف صيغ الاستثمار التي تقرها الشريعة الإسلامية.

- يعد تفعيل صيغ الاستثمار الإسلامي في السوق المالي الإسلامي أكثر فاعلية مقارنة مع تفعيلها في السوق المالي التقليدي، وهي بذلك تسهم في إنجاح العملية الاستثمارية في السوق المالي الإسلامي.

- التخلص من السيطرة والتبعية الاقتصادية للدول الرأسمالية الكبرى، إذ أن آثار ظاهرة العولمة بدت واضحة المعالم على أسواق الدول الإسلامية.

- تقليل خطر الاستثمار وذلك لتنوع صيغ الاستثمار الإسلامي ولاسيما صيغة المشاركة وأفضل تنوع لصيغ الاستثمار الإسلامي لا تتم إلا في إطار وجود سوق مالي إسلامي.

4 - 5 - البطاقات المصرفية الإسلامية بديل شرعي للبطاقات الائتمانية التقليدية :

أولا : بطاقة التقسيط : وتتمثل هذه البطاقة بأن ينشئ المصرف الإسلامي أو المصارف الإسلامية مجتمعة متاجر بالتقسيط، مملوكة لها ملكا كاملا، أو بالمشاركة مع مؤسسة تجارية، فيشتري حامل البطاقة ما يريده بالأقساط، والربح الحلال الذي يجنيه المصرف من هذه المعاملة هو الفرق بين ثمن السلعة حالا وثمانها مؤجلا، والبيع بالتقسيط جائز شرعا.

إن هذا البديل له مسوغاته في الفقه الإسلامي ولكن قد يصعب تحقيقه على أرض الواقع. وربما هناك بديل مقارب لما ذكر، وقد يكون أكثر كفاءة منه، وهو أن يتفق المصرف المصدر مع التجار أنفسهم على بيع السلع والخدمات لحملة البطاقات بالتقسيط، ومن ثم يلتزم المصرف بسداد الأقساط للتاجر في مواعيدها، ثم يرجع على العملاء بعد أداء كل قسط، وبالتالي يحصل العميل على ما يريده مقسطا، ويرتفع هامش الربح لدى التجار، ويستفيد المصرف في هذه العملية من خلال النسبة التي يأخذها من التاجر على إجمالي المبيعات لحامل البطاقة. هذا ويعتمد اتساع نطاق العمل بالبطاقة على مدى قدرة البنك في التعاقد مع مؤسسات تجارية مختلفة، سواء كانت محلية أو عربية أو أجنبية⁷⁴.

ثانيا : بطاقة الحسم (الخصم الشهري) : وهي البطاقة التي تصدرها المصارف الإسلامية على أن يحدد سقف السحوبات بالبطاقة بمقدار الراتب الشهري أو بنسبة 80 % من الراتب، بضمان الراتب أو أي ضمان آخر، على ألا يستوفي المصرف أي فائدة بنكية على ذلك. وتكييف هذه البطاقة أنها تقوم على أساس الوكالة إذا كان حساب العميل يفي بجميع المبلغ الذي تم سحبه عن طريق بطاقة الائتمان، والوكالة بأجر مشروعة في الإسلام.

أما إذا كان حساب العميل لا يفي بالمبلغ، فإن المصرف يقوم بتسديده على أساس القرض الحسن الذي يقدمه المصرف لعميله، بضمان الراتب الشهري أو أي ضمان آخر يراه مناسباً وكافياً، وهذا مشروع ومندوب إليه. وعليه فإن المصارف الإسلامية تقوم بهذه الخدمة مجردة من المنافع، وبعيدة عن شائبة الربا، أو ما يؤدي إليه، وهو المطلوب شرعا، لأن الفوائد المفروضة على التمويل نوع من أنواع الربا المحرم، باعتباره قرضا بفائدة، وكل قرض جر نفعاً فهو ربا. وهذه طريقة قابلة للتطبيق بسهولة⁷⁵.

4 - 6 - تبني المفهوم الحديث للتسويق المصرفي : يعد تبني المفهوم الحديث للتسويق المصرفي أحد ركائز إستراتيجية التطوير المأمولة لدعم كفاءة الأداء الجهاز المصرفي، حيث لم تعد البنوك في حاجة إلى موظفين تقليديين بل إلى بائعين محترفين للخدمات المصرفية، لذلك تبرز الحاجة إلى تحول البنوك إلى كيان تسويقي يركز على رغبات العملاء وكسب رضاهم عن الخدمات المقدمة وهو ما يستلزم : استخدام أدوات التكنولوجيا الحديثة في تسويق الخدمات المصرفية عبر العالم مثل استخدام شبكة الانترنت الدولية للإعلان عن البنك .

- تهيئة بنية مصرفية مناسبة للعميل تمكن البنك من الاحتفاظ بهم من خلال الاهتمام بتحسين الانطباع المصرفي لدى العميل عن طريق انتقاء من يتعامل مع العملاء ممن يتوفر فيهم الصفات الشخصية المميزة مثل: اللباقة والذكاء والثقة والكفاءة .

- المساهمة في اكتشاف الفرص الاستثمارية ودراساتها وتحديد المشروعات الجيدة بما يكفل إيجاد عميل جيد.

- التركيز على أهمية تدعيم وسائل الاتصال الشخصي وتكثيف الحوار المتبادل مع العملاء.

- تطوير بحوث السوق وجمع وفحص وتحليل تطورات السوق واتجاهاته.

- مراقبة ومتابعة المعلومات المترددة في السوق المصرفي والتي تتضمن قياس انطباعات العملاء عن مزيج الخدمات المقدمة، ومدى تقبلهم لها ورضاهم عنها وتحديد الأوجه الإيجابية والسلبية التي يتعين الاستفادة منها⁷⁶.

4 - 6 - تنمية الموارد البشرية : و ذلك من خلال إلزام كافة العاملين بالمصارف الاسلامية الخضوع للبرامج التدريبية لرفع المستوى واستخدام التكنولوجيا ، و إنشاء مراكز متخصصة لتدريب مختلف العمليات المصرفية الاسلامية التقليدية و المبتكرة ، و تخصيص كذلك جزء من الأرباح لاستثماره في رأس المال البشري و إعادة الرسكلة .

الخاتمة والتوصيات :

الخاتمة : خلص هذا البحث إلى ما يلي :

- تعتبر المصارف الاسلامية ضرورة حتمية لكل مجتمع إسلامي لا يتعامل بالربا و يرغب في إقامة معاملات اقتصادية تتوافق مع الشريعة الاسلامية .

- تلعب المصارف دورا أساسيا في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية للدول الاسلامية .

- عرفت المصارف الاسلامية انتشارا واسعا في الدول الاسلامية و غير الاسلامية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008 ، حيث تمكنت من فرض نفسها ، و ارتفع حجم رؤوس أموالها .

- تعاني المصارف الاسلامية من نقص في الوعي المالي الإسلامي للمجتمع المسلم ، إضافة إلى نقص في الجانب التنظيمي و التشغيلي و المؤسسي .

- عدم تلاؤم إدارة السيولة للبنوك الاسلامية مع المعايير التي توصي بها لجنة بازل 3 و التي قد تتلاءم أكثر مع العمل المصرفي التقليدي ، و عدم اعتراف هذه اللجنة مع طبيعة الأصول المختلفة كالصكوك الاسلامية .

- عدم مراعاة المصارف المركزية لطبيعة عمل المصارف الإسلامية و خاصة فرضها لنسبة متساوية من الاحتياطي القانوني بينها و بين المصارف التقليدية الأخرى .

- تمثل عملية إنشاء أسواق مالية إسلامية الحل الأفضل و البديل الأمثل لاستثمار رؤوس الأموال و تداولها و في مختلف صيغ الاستثمار التي تفررها و تجيزها الشريعة الإسلامية، و يعد تفعيل صيغ الاستثمار الإسلامي في السوق المالي الإسلامي أكثر فاعلية مقارنة بتفعيلها في السوق المالي التقليدي .

التوصيات : حتى تستطيع البنوك الإسلامية مواجهة تحديات العولمة المالية و مواصلة طريق النجاح عليها :

- التعاون و التنسيق بين المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية و ضرورة العمل على تفعيل التكامل و التكتل الاقتصادي العربي و الإسلامي و تشجيع الاندماج، لزيادة رأس مالها .

- دعم عمل المصارف الإسلامية، و دعوة المسلمين إلى تحويل أموالهم و ثرواتهم من المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية و استثمارها داخل البلدان العربية و الإسلامية .

- تعجيل فكرة السوق المالي الإسلامي لدعم مسيرة المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية و السعي إلى التكامل و الوصول بالشركات الاستثمارية الإسلامية إلى مستوى الشركات متعددة الجنسيات .

- تنويع الاستثمارات مما يقلل المخاطر، و الوصول إلى المصارف الشاملة، و تشجيع التوجهات نحو إقامة المشروعات الاستثمارية التكاملية .

- تقديم خدمات و منتجات مصرفية جيدة، و العمل على ابتكار أدوات استثمارية جديدة .

- تخفيض التكاليف داخل المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية، و تحسين قدراتها التكنولوجية و توسيع نطاق خدماتها و منتجاتها .

- العمل على تأسيس مجلس أعلى للمصارف الإسلامية، وإنشاء مركز (بنك) معلومات متطور تستفيد منه كافة المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية.

- تطوير الموارد البشرية لتناسب مجال العمل في الأدوات الجديدة، كإرسال موظفي المصارف الإسلامية في بعثات تدريبية .

الهوامش :

- 1 - عصام عبد الله، الأسس الفلسفية للعولمة، المجلة العربية، الرياض 2009 ص 40.
- 2 - UNCTAD مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أو ما يعرف الأونكتاد وهي اختصار بالانجليزية United Nations Conference on Trade and Development تم إنشاء الأونكتاد كهيئة حكومية دائمة في عام 1964 تابعة لجهاز الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة في مجال التجارة والتنمية، وتعمل على مساعدة البلدان على مواجهة التحديات الناشئة عن العولمة وعلى الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- 3 - عمر صقر ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر 2001 ص 7 .
- 4 - Gérard de la pradelle , Juridicisation de la société et globalisation , article de livre , le droit dans mondialisation, universitaire de France , paris, 2001,p25.
- 5 - القرار 134 (14/8) لمجلس مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي ، الدورة الرابعة عشر المنعقدة بالدوحة - 13 ذو القعدة 1432 هـ الموافق 11 - 16 جانفي 2003 م.
- 6 - رشام كهيبة ، واقع و آفاق الربط بين الأسواق المالية العربية في ظل التكامل الاقتصادي العربي ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس، 2008 / 2009 ص 11.
- 7 - آسيا قاسيمي، أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس، الجزائر، 2014 / 2015 ص 12.
- 8 - Dominique Plihon, Les enjeux de la globalisation financière, Casbah, Alger, 1997, P68.
- 9 - Henri Bourguinat, Finance internationale ,édition presses universitaire de France 1992,p43.
- 10 - Frédéric Teulon, les marchés des capitaux, Bourses, marché monétaire, marché des changes, produit dérivé ,édition de seuil, 1997, P65.
- 11 - صالح مفتاح ، العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة ، الجزائر، العدد 2، جوان 2002 ، ص 206.
- 12 - محفوظ جبار ، العولمة المالية و انعكاساتها على الدول المتخلفة ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 07 ، جامعة باتنة، الجزائر ، ديسمبر 2002 ص 185
- 13 - أسماء درودر ، نسرين بن زاوي ، الأزمة المالية الحالية و مستقبل العولمة المالية ، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، جامعة سطيف ، الجزائر 20- 21 أكتوبر 2009 ، ص 3 - 4 .
- 14 - آسيا قاسيمي ، مرجع سابق ، ص 34 .
- 15 - Dominique Plihon , Op ,Cit ,p 71 .
- 16 - J ADDA,« la mondialisation de l'économie »Tome I. Genèse (1998),Casbah Edition, p 102
- 17 - يوسف كريمة ، أثر العولمة المالية على البنوك التجارية في الدول النامية - دراسة مقارنة - مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2007 / 2008 ، ص 52 .
- 18 - C de Boissieu , les systèmes financiers , mutations , crises et régulation - 3 me éd economica ; paris , 2009 , p 4
- 19 - la mondialisation au-delà des mythes , Casbah éditions ,Alger, 1997, p 70.
- 20 - شمس الدين بولعلس، العولمة المالية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول النامية، دراسة حالة الدول العربية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2006 - 2007 ، ص 14 - 15 .
- 21 - la mondialisation au-delà des mythes , , Op ,Cit , p 70.
- 22 - حسن كريم حمزة ، العولمة المالية و النمو الاقتصادي ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2011 ، عمان، ص 47.
- 23 - غالم عبد الله ، العولمة المالية و الأنظمة المصرفية العربية، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، ط 1، 2014، ص 78 .
- 24 - شذا جمال الخطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، ط 1 ، مؤسسة طابا للنشر ، 2002 ، الأردن ، ص 34.

- 25 - عبد الرزاق سلام ، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة تقييم الأداء و متطلبات الإصلاح ، رسالة دكتوراه في علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، السنة 2011 – 2012 ص 13 .
- 26 - شذا جمال الخطيب ، مرجع سابق ، ص 34 .
- 27 - حسن كريم حمزة ، مرجع سابق ، ص 52 .
- 28 - غالم عبد الله ، مرجع سابق ، ص 79 .
- 29 - حسن كريم حمزة ، مرجع سابق ، ص 60 .
- 30 - رمزي زكي ، العولمة المالية :الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي الدولي ، دار المستقبل العربي ، القاهرة مصر ، 1999 ، ص 96 – 97
- 31 - بولو ما ورود ، تدفقات رؤوس الأموال الدولية ، إرساء العولمة المالية على مسار النجاح ، مجلة التمويل الدولية و التنمية، 2007 ، ص 4 .
- 32 - Claude Jessua, Le capitalisme , édition seuil, Paris, 1986, P90.
- 33 - م إيهان كوزي و آخرون ، العولمة المالية في ما وراء لعبة إلقاء اللوم ، مجلة التمويل و التنمية المجلد 44 ، العدد 1، مارس 2007 ، ص 11
- 34 - إيهان كوزي و آخرون ، نفس المرجع ، ص 12 .
- 35 - منير إبراهيم هندي ، الفكر الحديث في الاستثمار ، سلسلة الفكر الحديث في الإدارة المالية ، منشأة المعارف الإسكندرية ، ط2 ، مصر 2004 ، ص 39
- 36 - بن داودية وهيبه ، مديوني جميلة ، عنوان المداخلة: واقع الجهاز المصرفي العربي وتحديات العولمة المالية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع و تحديات-، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، شلف، 14-15 ديسمبر 2004، ص 10 .
- 37 - عبد المنعم محمد الطيب ، العولمة و آثارها الاقتصادية على المصارف – نظرة شمولية - مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 3 ، ص 14 .
- 38 - زهيه بركان ، الاندماج المصرفي بين المسؤولية واتخاذ القرار ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر، العدد 02، ص 175 .
- 39 - بن داودية وهيبه ، مديوني جميلة ، مرجع سابق ، ص 9 – 10 .
- 40 - بن زكورة العونية ، إعادة الهيكلة البنكية و العولمة المالية ، أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2013 / 2014 ، ص 78
- 41 - عبد المنعم محمد الطيب ، مرجع سابق ، ص 15 .
- 42 - عبد الحميد عبد المطلب ، العولمة و اقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001 ، ص 44-45 .
- 43 - احمد منير النجار، عولمة الأسواق المالية و آثارها على تنمية الدول النامية مع الإشارة للسوق الكويتي ، مرجع سابق، ص 27-28 .
- 44 - أحمد عبد العزيز النجار، مجلة البنوك الإسلامية ، العدد السابع، أكتوبر 1979 م، ص 22 .
- 45 - حيدر يونس الموسوي، كمال كاظم جواد، المصارف الإسلامية و تحديات العولمة و التحرر المالي ، مع إشارة لاتفاقية بازل 2 ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، المجلد 11 العدد 4 لسنة 2009 ، ص 101
- 46 - محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية و التطبيقات العملية ، ط 4 سنة 2012 ، دار المسيرة للنشر، عمان ، ص 45 – 46 .
- 47 - الطاهر قاتنة ، دور المصارف الإسلامية في رفع الكفاءة الإنتاجية للملكي الوقفية – البنك الإسلامي الأردني نموذجاً – أطروحة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي ، جامعة باتنة ، 2013 ، ص 50 – 51 .
- 48 - الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، مؤسسة الرسالة ، ط 8 ، بيروت ، 2005 ، ص 944 .
- 49 - أحمد الشرباصي ، المعجم الاقتصادي الإسلامي ، دار الجيل ، بدون بلد، 1981 ، ص 239 .
- 50 - حسن الأمين ، المضاربة الشرعية و تطبيقاتها الحديثة ، البنك الإسلامي للتنمية ، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب ، جدة ، ط 3 ، 2000 ، ص 19 .
- 51 - محمود عبد الكريم، الشامل في معاملات و عمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس، ط 2، الأردن، 2007، ص 149 .
- 52 - محمود حسين الوادي ، حسين محمد سمحان ، مرجع سابق ، ص 254 .
- 53 - الواصل عطا المنان محمد أحمد، عقد المرابحة ، ضوابطه الشرعية ، صياغته المصرفية و انحرافات التطبيقية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، ص 8 .
- 54 - محمد عبد الحميد ، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة ، ص 41 ، على الرابط : www.CutePDF.com .
- 55 - سكيبة محمد الحسن ، الآثار الاقتصادية لعقد السلم ، ملتقى الخرطوم للصناعة المالية ، النسخة 6 ، ص 6 – 7 .
- 56 - حسام الدين خليل ، عقد الاستصناع كأحد البدائل الشرعية للأوعية الادخارية البنكية ، مركز القضاوي للوساطة الاسلامية و التجديد ، ص 6
- 57 - وهبة الزحلي ، المعاملات المالية المعاصرة ، دار الفكر ، دمشق ، ط 3 ، 2006 ، ص 311 .
- 58 - الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، ص 342

- 59 - محمد محمود العجلوني ، البنوك الإسلامية، أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية ، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2008 ، ص 110.
- 60 - شنايت صباح ، المصارف الإسلامية و تحديات العولمة المالية، الملتقى الدولي الثاني ، الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية ، المركز الجامعي خميس مليانة ، 5 - 6 ماي 2009 ، ص 4 .
- 61 - الطاهر قانة ، مرجع سابق ، ص 52 - 54 .
- 62 - محمود حسين الوادي ، حسين محمد سمحان ، مرجع سابق ، ص 277 - 280 .
- 63 - حيدر يونس المسوي، كمال كاظم جواد، مرجع سابق ، ص 107 - 108 .
- 64 - علاء الدين الزعتري ، المصارف الإسلامية في عصر العولمة ، مقال على الرابط <file:///C:/Users/DELL/Desktop/htm>
- 65 - آسيا قاسيمي ، مرجع سابق ، ص 34 .
- 66 - آسيا قاسيمي ، مرجع سابق ، ص 111.
- 67 - رحال فاطمة ، نادبة بلورغي ، بحث بعنوان ، واقع وأفاق تطبيق البنوك الإسلامية لمقررات بازل 3 ، مصرف الراجحي الإسلامي نموذجاً ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، ص 2 .
- 68 - رديف مصطفى ، الهندسة المالية الإسلامية في ظل المالية الربوية ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجليلي اليابس ، سيدي بلعباس ، 2015 ، ص 194 .
- 69 - شنايت صباح ، مرجع سابق ، ص 10 .
- 70 - بن داودية وهيبية ، مديوني جميلة، جامعة شلف ، عنوان المداخلة: واقع الجهاز المصرفي العربي وتحديات العولمة المالية ، ص 13 - 12 .
- 71 - آسيا قاسيمي ، مرجع سابق ، ص 187 - 190 .
- 72 - علاء الدين الزعتري ، المصارف الإسلامية في عصر العولمة ، مقال على الرابط <file:///C:/Users/DELL/Desktop/htm>
- 73 - حيدر يونس المسوي، كمال كاظم جواد، مرجع سابق ، ص 112 - 113 .
- 74 - فتحي شوكت مصطفى عرفات :بطاقات الائتمان البنكية في الفقه الإسلامي، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين، 2007 م. ص 66 - 67 .
- 75 - إبراهيم محمد شاشو، بطاقة الائتمان حقيقتها وتكييفها الشرعي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27 ، العدد 03 ، السنة 2011 ، ص 668 - 669 .
- 76 - بن داودية وهيبية ، مديوني جميلة ، مرجع سابق ، ص 14 .